المرأة في عيون اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

اهتمام كبير من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالمرأة ودورهن الفعّال في العملية الانتخابية

عبده الجندي: ندعو المرأة إلى ضرورة تقييد أسمائهن في كشوفات الناخبين حتى تتمكن من إبراز قدراتهن في العملية الانتخابية كمرشحة وناخبة

لاشك بأنّ الجهود التي تبذل من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لإنجاح توزيع اللجان الإشرافية واللجان الأساسية لعملية القيد والتسجيل مرت بظروف صعبة ومليئة بالأشواك، إلا أنّ لغة الحوار العقلاني والشفافية التي أنتهجتها اللجنة في نهاية المطاف مبدأ المساواة الذي يرضي الأحزاب والتنظيمات السياسية وهي جهود نابعة من الحرص الشديد للعملية الديمقراطية التي تنتهجها اليمن والذي أسس لبنتها الأولى وباني نهضة اليمن الحديثة فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وعلى الرغم من التشكيك والاتهامات التي تطلق من هنا وهناك على اللجنة، إلا أنّها سائرة على نهج الحياد ونهج طريق الديمقراطية والالتزام بالقوانين والدستور والتعامل الشفافي مع الأحزاب والتنظيمات السياسية في العملية الانتخابية وفق القوانين المنظمة لها دون الحياد إلى أي حزب مهما كانت قوته... وما يؤكد ذلك قيام اللجنة العليا للانتخابات على توزيع اللجان الإشرافية واللجان الأساسية وفق مثلث الأضلاع مما يضع الأحزاب والتنظيمات السياسية في مستوى واحد ومتساوٍ مع الحزب الحاكم.

وقد أجرت صحيفة ١٤ أكتوبر حواراً مع الأستاذ/ عبده محمد الجندي عضو اللجنة العليا للانتخابات _ رئيس قطاع الإعلام والتوعية حيث قال :

لقاء / عماد محمد عبدالله

المرأة مطالبة بتسجيل أسمائهن

تحظى المرأة باهتمام كبير من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء حيث سيكون لها دور فعال في العملية الانتخابية القادمة سواء في الانتخابات المحلية أو الانتخابات النيابية، لأنّ المرأة سجلت أرقاماً قياسية في عملية القيد والتسجيل السابقة، وهي مطالبة الآن باستكمال من لم يسجلن أسماءهم في المرحلة الماضية، لأنّ الهامش الموجود للمرأة في عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين أكبر بكثير من الهامش الموجود لدى الرجال.. بل يكاد أن يكون الرجال في نقطة قريبة من استكمال السجل الانتخابي، إلا أنّ المرأة ما زالت لهم هامش في عملية القيد والتسجيل.

ونحن في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء نحرص على تكثيف حملة التوعية الانتخابية، باتجاه تسجيل ما تبقى من النساء اللواتي لم يسجلن أسماءهن في المرحلة الماضية، كما بدورنا أيضاً سنولي الجانب التوعوي اهتماماً كبيراً جداً يساهم في حشد ودفع المرأة نحو عملية القيد والتسجيل

ودعنا من خلال هذا اللقاء أن نكرر دعوة المرأة إلى ضرورة تقييد أسمها في السجل الانتخابي وخصوصاً اللواتي لم يسجلن أسماءهن، فإنّ تسجيل أسمائهن سوف يساهم في إبراز قدراتهن في العملية الانتخابية كمرشحة وناخبة.

المرأة وإشراكها بالانتخابات

ويواصل الجندي حديثه بقوله :

بالمناسبة اللجنة العليا للانتخابات حريصة دائماً على تكرار دعوتها للأحزاب والتنظيمات السياسة على أن تجعل للمرأة مكانة تؤهلها على تأدية دور إيجابي، وكذلك إشراكها في قوائم عملية الترشيح وأيضاً يجب أن يكون للمرأة دور فاعل حتى قبل الانتخابات من خلال تواجدهن في اللجان الإشرافية والأساسية حتى تستطيع أن تحظى بمشاركة فعلية في عملية الانتخابات بصور تحقق لهن طموحاتهن على أن يكون وفق أو بموجب القانون والدستور.

منوهاً إلى أنّ اللجنة العليا لا تستطيع التمييز بين المرأة والرجل في عملية الانتخابات فهم أمام القانون والدستور متساوون بالحقوق والواجبات.

إلا إذا كان هناك تعديل دستوري يستثنى منه المرأة ويجعل لهن دوائر محددة، لكن حتى ذلك الحين تستطيع الأحزاب والتنظيمات الساسية أن تعمل كما يعمل المؤتمر الشعبي العام حالياً من خلال إشراك المرأة وخير دليل على ذلك ما قام به في التشكيل الوزاري الجديد حيث تمّ إشراك المرأة في حقيبتين وزاريتين وإشراكهن أيضاً في هيئات قيادية بما يشكل ١٥٪.

فعشمنا على بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تراجع نفسها من المرأة وأن تخطو خطوات محسوسة وملموسة تؤكد بأنّها مع المرأة... خصوصاً تلك الأحزاب التي ما زالت حتى الآن لم تبح للمرأة حق الترشيح في حين أنّها تستخدمهن كناخبة بشكل كبير.

وهنا علينا أن لا ننسى أنّ المرأة لها حقوقها وللمرأة مكانتها الانتخابية يجب أن تملي مكانها كناخبة ومرشحة ولو بالحدود التي بدأت تتخذها بعض الأحزاب.

اهتمام اللجنة بالمرأة

لاشك بأنّ المرأة في اللجنة العليا للانتخابات نوليها اهتماماً كبيراً باعتبارها أمام القانون والدستور متساوية مع الرجل فيما يخص العملية الانتخابية وأيضاً عملية الترشيح.

واللجنة تعمل دائماً على إشراك المرأة عندما تسمح لها الظروف عندما يكون القرار عائداً إلى اللجنة وليس للأحزاب والتنظيمات السياسية... حيث أشركنا المرأة في عملية التوعية الإعلامية إلى جانب الرجل.. كما سنعمل بكل ما في وسعنا على إبراز دورهن في العملية التوعوية وذلك من خلال التلفزيون تكون المرأة هي محورها في إدارة الحوارات والمناقشات واللقاءات حول عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين وحول الانتخابات المحلية والرئاسية لفسح المجال أمامها لتحقيق ذاتها وإبراز دورها الإيجابي.

كما أشار عبده الجندي إلى أنّ لدى اللجنة العليا للانتخابات إدارة عامة للمرأة يأمل أن تتحول هذه الإدارة في المستقبل إلى قطاع المرأة يجعلها شريكة في عضوية اللجنة.

بالتأكيد الإدارة العامة للمرأة تبذل جهوداً مكثفة لتوسيع نشاط المرأة وهي تلتقي بمنظمات المجتمع المدني المتخصصة في هذا الجانب للمرأة لتفعيل دور المرأة في الأحزاب والتنظيمات السياسية وأيضاً في عملية القيد والتسجيل ومراجعة جداول الناخبين وفي عملية الانتخابات.

ولا يوجد شيء للمرأة يمكن أن نقدمه إلا وسنعمل على تحريكه في هذه المرحلة.

مثلث متوازي الأضلاع

ويؤكد عبده الجندي أنّ اللجنة العليا للانتخابات قامت بتوزيع اللجان الإشرافية واللجان الأساسية وفق مثلث متوازي الأضلاع مما يضع الأحزاب والتنظيمات السياسية في مستوى متواز مع الحزب الحاكم بشكل متساوٍ.

وأنّا لا أعرف ماذا يريد اللقاء المشترك أكثر من ذلك؟ هل يريد أن يكون هو فقط صاحب الملكية الخاصة للجان؟.. وعلى الرغم من أنّ اللجنة أشركتهم على قاعدة المساواة مع الحزب الحاكم، إلا أنّهم حتى الآن ما زالوا يتفقدون اللجنة.

ونحن نكرر ونقول لهم ما هو رؤيتكم للحياد والاستقلالية.. هل أن تكون اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء معاهم مائة في المائة وأن تأخذ بآرائهم فقط، وأن تقوم وتأخذ اللجان وتسلمها للقاء المشترك حتى تكون اللجنة محايدة ومستقلة.. بمعنى هل هذا مفهوم اللقاء المشترك للحياد والاستقلالية.

اللجنة والمعارضة

ومن جانب آخر يدعو أولئك الذين يغردون خارج السرب دون إحساسهم بالمسئولية تجاه الوطن والمواطن وخصوصاً بعض الأقلام حيث أنّهم لم يستطيعوا قراءة الواقع الذي يدور بين اللجنة العليا للانتخابات وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

منوهاً إلى مسألة مهمة على الجميع أن يعرفها وخصوصاً المشككين أن اللجنة لا تتخذ قرارات فردية ولا عشوائية بل هي دائماً على الأخذ بآراء الآخرين وحريصة أيضاً على إجراء لقاءات وتشاورات وحوارات مستفيضة للخروج برؤية واضحة وفق القانون والدستور باعتباره هو المظلة التي يستظل تحتها جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية.. وأنّ عملية توزيع اللجان الإشرافية واللجان الأساسية تمت وفق قاعدة مثلث متوازي الأضلاع مرتكزين على قاعدة المساواة مع الحزب الحاكم.

إلا أنّ الذين يعملون أنفسهم عيلومات "علماء" ناطقين باسم السفارات والهيئات والمنظمات الدولية على سبيل المثال لا الحصر الدكتور/ عبد الله الفقيه _ أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء والذي أفتى أنّ المجتمع الدولي كله ضد اللجنة العليا للانتخابات .. حيث أكد الفقيه في تصريح صحافي أنّ اللجنة غير محايدة وغير مستقلة وتعمل لصالح الحزب الحاكم وذلك من خلال المهاجمة الشرسة ضد اللجنة دون أن يعرف الحقيقة ودون أن يكون لديه أي دليل أو واقعة تؤكد محايدة اللجنة.

كما قال في حين إنّ هذا الدكتور هو عبارة عن معارض لا يفهم أية لغة غير المعارضة حيث يزعم بأنّه هو الممثل للمجتمع الدولي ويقول إنّ اللجنة العليا غير محايدة.. وعليه أن لا يحكم على الآخرين دون دليل باعتباره أستاذ جامعي يتحلى بالدقة والموضوعية وهو بالتالي ليس في موقع الذي يحكم.. وإذا كان يدعي أنّه عالم العلماء لا يضع نفسه في المواقع سياسية محرجة ومخزية.

موضحاً حينما يأتي أستاذ جامعي مثل الدكتور/ عبدالله الفقيه ويتكلم باسم المجتمع الدولي فإنّه يضع نفسه في موقع لا يحسد عليه ويفقده المصداقية أمام طلابه وأيضاً أمام قرائة أنّه هو الممثل الوحيد ويهاجم وينتقد اللجنة فهو بالتالي لا يمثل حزب ولا تنظيم سياسي ولا يعرف شيئاً عن ما يدور من حوارات ونقاشات بين اللجنة وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية وأيضاً المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

مؤكداً بأنّ الهدف من كل هذه التصريحات هو تشويه دور اللجنة الإيجابي وإلى الديمقراطية التي وصلت إليه اليمن خلال ست عشرة سنة وباعتباره لا يعرف ما يدور في اللجنة فهو بالتالي جاهل والذي يدعي الكمال هو جاهل، فهو يتصور أنّه عالم ويعرف كل شيء وما كان وما هو كائن وما هو سيكون إلى يوم القيامة والآخرين لا يعلمون شيئاً.

وأسمح لي من خلال هذا اللقاء أن أوصل رسالة إلى الدكتور/ الفقيه وأقول :عليك أن تعلم إنّ المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لديهم ممثلين لأنفسهم في اللجنة العليا للانتخابات فهم لا يحتاجون إلى صوتك.

كما أُريد أن أضيف إلى معلوماتك .. أنّ هذا الرأي مثلث الأضلاع هو رأي المجتمع الدولي وهذا رأي مكتوب تم تقديمه إلى اللجنة العليا للانتخابات من المعهد الديمقراطي ومن منظمة اليفيس ومن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ونحن بدورنا أخذنا به وتمّ مناقشته مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وعليه تمخضت آلية عمل ارتكزت على قاعدة مثلث متوازي الأضلاع حيث جعلنا أحزاب اللقاء المشترك ممثلة على قاعدة المساواة مع الحزب الحاكم هذا أقصى ما نستطيع أن نعمله في اللجنة العليا للانتخابات.

وقال الجندي أما كوننا في اللجنة غير مقبولين وغير محايدين هذا كلام يقوله مجلس النواب باعتباره هو الذي انتخب هذه اللجنة.. وواجب الأستاذ الفقيه أن يقدم النصح للأحزاب والتنظيمات السياسية كونه هو الفهمان أنّ هناك مؤسسات دستورية وأنّهم يستطيعوا أن يغيروا هذه اللجنة عن طريق مجلس النواب أو عن طريق الهيئات والمنظمات الدستورية إذا كنت أنت رجل عالم بما يجري في المجتمعات الليبرالية وعالم بما يجري في الديمقراطيات الناضجة.

وفي نهاية هذا اللقاء قال : على الذين يشككون بأعضاء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء أن يعلموا إننا لم نأت من فراغ بل جاءت بناءً على هيئة دستورية مخولة بحكم القانون والدستور... ونقول لهؤلاء إننا في اللجنة العليا لن نخضع للابتزاز والإرهاب والتشويه كي نخالف القانون.. إننا ملتزمون بالقانون وسنعمل بجد وصدق على تنفيذه ولن نخالف القانون أيضاً لأحد مهما يكون.

لا تستطيع الصحف المستبدة أن تجبر اللجنة العليا للانتخابات على اتخاذ القرارات خارج نطاق القانون والدستور فمن يعتقد أنّه قادر على إجبارنا فهو واهم.

وفي السياق ذاته يقول : إذا كنا نخالف فعليهم أن يثبتوا ويحاكمونا بحسب القانون والدستور لا بحسبأهواهم وقوانينهم وذلك من خلال اللجوء إلى القضاء إذا كنا فعلاً مزورين ولديهم أيضاً ما يثبت ذلك.. من العيب أن يتهمونا ويطلقوا علينا كلاماً غير صحيح وخال من الدقة على طريقة ولا تقربوا الصلاة ..... ويبترون الجزء الآخر من الآية.

المرأة اليمنية وأهمية دورها المشارك مع دور الرجل في صورة نموذجية لهذا الدور وأهميته للمرأة في محافظة عدن

الأخت / نجاة محمد عبدالله من باحثة اجتماعية إلى مديرة إدارة البحث الاجتماعي في صندوق الرعاية الاجتماعية

لقاء / مصطفى شاهر

مما لا شك فيه، بل هو في صميم كبد الحقيقة، أنّ دور المرأة في المجتمع يشكل القاسم المشترك مع دور الرجل، في العديد من مجالات الحياة بدءً بالأسرية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والصحية، مروراً بالجوانب والأمور التوظيفية والعملية والمسئوليات والمهام ذات الصلة بهما على أرض الواقع وكل ما هو متعلق بشؤون المجتمع المدني ومنظماته ومتطلباته وكذا الممارسة لمختلف الأنشطة والفعاليات والإبداعات المجسدة لطبيعة وقدرات المرأة، والحضور الفاعل والمشارك في مهام وواجبات البناء والتنمية، ووصولاً إلى حقها الدستوري والقانوني فيما يتعلق بالشأن العام للوطن، كالتصويت والترشيح والتمثيل المحلي والنيابي، والتواجد في إطار المنظومة المتكاملة للحياة السياسية والمتمثلة أبرزها في المنظمات والأحزاب السياسية الوطنية والنقابية وغيرها من الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية والجماهيرية والجمعيات .. و.. و.. الخ في البلاد.

وبما لا يتعارض دور المرأة في كل ذلك، وقاسمه المشترك مع دور الرجل، – كما أسلفت _ مع القيم والمثل العقيدية الحقة وليس مع ما باتت تخضع له هذه الثوابت الدينية العقيدية والقيم والمثل المرتبطة بها والمجسدة فعلاً لثوابتها الأساسية، من اجتهادات وتفسيرات ليس لها صلة أو عَلاقة بها، بأية حال من الأحوال، بقدر ما هي من هذه الاجتهادات والتفسيرات، موضع اختلاف حولها من قبل العلماء، وبالتالي، فإنّها تطرح من منطلق عوامل جانبية مختلفة لدى البعض، ليُراد فرضها على واقعنا كأمور مسلم بها، وذلك ما لا ينبغي فرضه بهذه الصورة أو القبول به والتعاطي معه كأمر واقع مفروغ منه في واقعنا ومن قبل مجتمعنا اليمني المسلم منذ بزوغ فجر الإسلام ولا يقبل أن يأتي في هذا الزمن من يشكك في عقيدة دينه الإسلامي الحنيف.. وإذا كانت المرأة في بلادنا، قد تهيأت لها فرص وظروف أفضل لتأدية دورها في المجتمع، وانفتحت أمامها آفاق رحبة للإنخراط والمشاركة، في ظل المتغيرات الوطنية الوحدوية للوطن، من خلال الارتقاء والتفعيل لدورها وحضورها في مجالات البناء والتنمية وصولاً إلى شراكتها للرجل في الميادين والمجالات النيابية والحزبية والسياسية وغيرها مما لم تعهده من سابق العهود، فإنّ لهذه المرأة اليمنية، تجارب عدة، في ظل ظروف وأوضاع ماضية الزمن والعهود، اقتحمت فيها ميادين ومجالات متعددة، أبرزت فيها ومن خلالها دورها الحيوي وقدرتها الفعلية على ممارسة هذا الدور وتجسيده على أرض واقع المجتمع، رغم كل ما كان يواجهها من صعوبات ويحيط بها من معوقات، وتحديداً منها كالتقاليد البيئية والأسرية والمجتمعية، التي ما أنزل الله بها من سلطان.

وكانت عدن، كما ظلت ولا زالت، تمثل الواجهة البارزة والمشهودة، عبر عدة عقود زمنية، ماضية وحاضرة، وخصوصاً منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، وما بعده وحتى الآن _ لتفاعلات المرأة اليمنية فيها وبروز دورها وحضورها الساطعين في المجتمع، وذلك من خلال الممارسة الفعلية والحضور البارز لهذا الدور المتجسد في اقتحامها لعدد من الميادين والمجالات، مثلها مثل أخيها الرجل، في المجتمع، والتي تؤكد من خلال ذلك، ما تثبته من قدرات لديها وما تقدمه من عطاءات إيجابية وفعالة، تُسهم فيها وتشارك عبرها بدورها الحيوي في إطار المجتمع، بما يؤكد أهمية هذا الدور للمرأة اليمنية وحضورها الفعال المشارك للرجل في المجتمع، وبدحض في الوقت نفسه بعض المزاعم الاجتهادية التي تطرح بتحريم مشاركة المرأة بدورها في المجتمع.

وفي سياق الحديث عن دور المرأة اليمنية وأهميته في المجتمع، تبرز أمامنا العديد من النماذج للمرأة اليمنية اللواتي أسهمن وشاركن في دورهن وحضورهن الفاعلين في المجتمع، ماضياً وحاضراً، ومن بينهن البعض من النماذج المغمورة الممارسات لهذا الدور والحضور، بفعالية وصمت كالجندي المجهول، من خلال وجودهن في المجالات العملية، ومن هذه النماذج ما نحن بصدد الحديث عنه في سياق هذا التناول وهو نموذج المرأة اليمنية في عدن، ذات الصلة بممارسة دورها الحيوي في ميدان العمل الاجتماعي لما يقرب من ٢٧ عاماً.. وهي الأخت/ نجاة محمد عبد الله، التي تشغل حالياً موقعها المهم وهو مديرة إدارة البحث الاجتماعي في فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة عدن، ومن خلال تبوؤها لهذا الموقع القيادي للإدارة المذكورة، تمارس هذه المرأة النموذجية "نجاة" دورها الحيوي والفعال، في مستوى المجال النوعي والمهام الخيرة لهذه الإدارة التي تتولى المسئولية القيادية فيها وعنها، وعبر موقعها المهم كمديرة لها، تؤدي ما هو مناط بمجال عمل هذه الإدارة من مهام بحثية اجتماعية ترتبط ارتباطاً مباشراً بشريحة المعاقين والفقراء من الحالات والأسر في مختلف مديريات محافظة عدن المستحقة والمستفيدة من الإعانات التي تصرف لها، في إطار المهام الوطنية والإنسانية لصندوق الرعاية الاجتماعية متمثلاً في فرع الصندوق بعدن، بقيادة الأخ/ ناصر علي عليوة المدير العام التنفيذي للفرع، الذي من خلال موقعه القيادي هذا الفرع الصندوق بعدن يمثل المسئول الرئيسي المباشر عن كافة الدوائر، بمسئوليها وكوادرها، التابعة للفرع، التي تعتبر إدارة البحث الاجتماعي ممثلة بمديرتها الأخت/ نجاة وكوادرها، إحدى أهم هذه الدوائر المندرجة في إطار فرع الصندوق ومسئولية مديره العام التنفيذي ناصر عليوة ..

فماذا ؟ إذاً عن هذه المرأة النموذجية للمرأة اليمنية في م/ عدن نجاة محمد عبد الله ودورها الحيوي والفعال، في مجال ومهام عملها المرتبطان بميدان العمل البحثي الاجتماعي، على امتداد الـ ٢٧ عاماً، عمر تجربتها الطويلة في ممارستها لهذا العمل، وتأديتها لدورها الحيوي في إطار مهامه؟.

للإجابة على ذلك، وإلقاء الضوء حوله، ومعرفة التفاصيل المتعلقة به، هنالك ثمة أطراف أساسية معنية بالخوض فيه، والحديث عنه وتوضيحه وفي مقدمة هذه الأطراف، الأخت/ نجاة محمد عبد الله، المرأة النموذجية المعنية، التي حاولنا معها، في بادئ الأمر، لتتحدث لنا عن دورها وتجربتها العملية في إطار ممارستها لمجال ومهام عملها في ميدان العمل الاجتماعي، وبعد تردد من قبلها، لعدم رغبتها في التحدث عن نفسها، وتعودها على القيام بعملها وتأدية دورها بصمت ودون البحث عن الظهور أو الشهرة، وبعد إقناعنا لها بضرورة وأهمية التحدث لنا عن تجربتها العملية :

الحالة الاجتماعية للمرأة النموذجية

قبلت وتحدثت الأخت/ نجاة محمد عبد الله، مبتدئة بالتعريف عن نفسها وحالتها الاجتماعية، قائلة :

الاسم : نجاة محمد عبد الله
الحالة الاجتماعية : متزوجة وأم لثلاثة أبناء
المستوى الدراسي : ثانوية.
السكن : مديرية الشيخ عثمان م / عدن.
بداية مشوارها في مجال العمل

عن بداية مشوارها في مجال العمل، قالت الأخت/ نجاة :

كان البدء في عام ١٩٧٨م، عند التحاقي بالعمل كباحثة اجتماعية في إدارة الشئون الاجتماعية بمكتب محافظ محافظة عدن، ومن خلال التحاقي بهذا العمل مارست دوري في مجال البحث الاجتماعي التي كنت أكلف بالقيام به في إطار مهام الشئون الاجتماعية التابعة لمكتب الأخ/ محافظ المحافظة، التي كانت معنية حينذاك بتقديم المساعدات للحالات والأسر الفقيرة في محافظة عدن، بعد القيام بإجراء البحث الاجتماعي لأي حالة أو أسرة تتقدم بطلب المساعدة من الأخ/ المحافظ الذي كان يقوم من جهته بإحالة الطلبات إلى الشؤون الاجتماعية في مكتب المحافظة، ثمّ نقوم بالبحث الاجتماعي وتقديمه إلى الأخ / المحافظ الذي يصدر توجيهاته بشأن صرف المساعدة المستحقة لكل حالة وأسرة، وعلى ضوء هذه التوجيهات يتم صرف المساعدة.

وأضافت : ومن خلال ممارستي لعملي كباحثة اجتماعية في الشؤون الاجتماعية لمكتب الأخ/ محافظ محافظة عدن، تمرست تدريجياً في عملي في هذا المجال، وخضت تجربة كانت الأولى في حياتي العملية، ومع مرور السنوات، في إطار خوضي وممارستي لتلك التجربة الأولى، تمكنت والحمد لله من الخروج منها بما أكتسبته من خبرة أعتز بها في هذا المجال الاجتماعي والإنساني في الوقت نفسه وما مثلّته بالنسبة لي، كامرأة، من تجربة حيوية، أرتبطت بها وعشقتها وأحببتها، ومنها استفدت كثيراً كما أفدت كثير غيري من المواطنين والأسر الفقيرة التي مارست عملي معها في محافظة عدن.

تواصل مشوارها العملي في المجال نفسه

ثم انتقلت الأخت/ نجاة محمد عبد الله، في حديثها إلى مجال عملها الحالي، الذي هو امتداداً لمضمون المجال نفسه "مجال البحث الاجتماعي" وتواصلاً معه، ولكن مع الاختلاف في موقع ممارستها لعملها في هذا المجال، حيث قالت :

وبعد مشوار تجربتي الأولى، التي أشرت إليها آنفاً، في مجال عملي، كباحثة اجتماعية، في إدارة الشؤون الاجتماعية بمكتب محافظ محافظة عدن، التي امتدت منذ عام ١٩٧٨م وحتى عام ١٩٩٦م، (تقدر مدتها الزمنية بـ (١٨) عاماً)، كما هو مبين.

واستناداً إلى تلك التجربة وخبرتي وممارستي العملية فيها خلال المرحلة الزمنية المشار إليها، في مجال البحث الاجتماعي، تم إنتقالي في عام ١٩٩٧م للعمل في المجال نفسه، إلى فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن، الذي كان قد تمّ تأسيسه في أوائل العام المذكور، كجهة مختصة بمجال الرعاية الاجتماعية لشريحة الفقراء في محافظة عدن، كأحد فروع صندوق الرعاية الاجتماعية الذي صدر إنشائه القانون رقم (٣٦) لعام ١٩٩٦م، الذي يرتكز في تأديته لمهامه تجاه شريحة الفقراء على مجال البحث الاجتماعي المناط القيام به على إدارات البحث في المركز الرئيسي وفي كل فرع من فروع الصندوق في كل محافظة.

وأضافت ومنذ بدايات التأسيس لفرع الصندوق بعدن، عام ١٩٩٧م، بقيادة مديره العام الأخ/ ناصر علي عليوة، جاء انتقالي للعمل في هذا الفرع وتحملي لمسئولية إدارة البحث الاجتماعي فيه، والتي من خلالها شاركت مع قيادة الفرع بدوري في جهود التأسيس والتنظيم لهذه الإدارة التي تحملت مسئوليتها، مديرة إدارة البحث الاجتماعي، (العمليات الميدانية)، حسب ما أضيف إلى تسميتها مؤخراً.

ومن خلال انتقالي ووجودي لدى فرع الصندوق بعدن عام ١٩٩٧م وموقعي القيادي فيه كمديرة للإدارة المذكورة ذات الأهمية بالنسبة لفرع الصندوق والمهام المناطة به تجاه رعاية الحالات والأسر الفقيرة في محافظة عدن، جسدت من خلال ذلك، وعلى امتداد المرحلة الزمنية منذ العام ١٩٩٧م والمستمرة حتى الآن عام ٢٠٠٦م (٩ أعوام)، تواصلي مع ممارسة عملي التخصصي في مجال البحث الاجتماعي ودوري العملي والقيادي في إطار الإدارة المعنية وذات العلاقة المباشرة بهذا المجال، وذلك تحت الإشراف القيادي للأخ/ ناصر عليوة المدير العام التنفيذي لفرع الصندوق بعدن.. وفي هذا التجسيد طوّعت كل ما أكتسبته من خبرة وتجربة في مجال عملي هذا خلال مشوار ممارستي له في الـ (١٨) عاماً السابقة، وذلك بما تمكنت به، بحمد الله وفضله ودعم وتعاون قيادة فرع الصندوق وكافة الزملاء والزميلات في إدارة البحث الاجتماعي (العمليات الميدانية) خاصة وفي كافة أقسام ودوائر الفرع عامة، من تحقيق وإنجاز كثير من الأعمال والمهام المتعلقة بالدور الإيجابي والفعال للإدارة ولفرع الصندوق، تجاه الحالات والأسر الفقيرة من مختلف مديريات محافظة عدن، والذين وصل عددهم منذ العام ١٩٩٧م وحتى نهاية العام ٢٠٠٥م إلى (٣٠) ألف حالة وأسرة مستفيدة من مساعدات الدولة عبر فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن.

الكلمة الختامية للمرأة النموذجية

واختتمت الأخت/ نجاة محمد عبد الله مديرة إدارة البحث الاجتماعي (العمليات الميدانية) في فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن حديثها قائلة :

وهكذا فإنني من خلال مشواري الطويل هذا على امتداد الـ ٢٧ عاماً حتى الآن العام ٢٠٠٦م، أشعر بارتياح تام، لكل ما بذلته وقدمته من جهود ودور إيجابي في مجال العمل مساهمة مني كامرأة يمنية تعتز بحضورها وممارستها لدورها الفعال في إطار المجتمع، وأحمد الله سبحانه وتعالى وتوفيقه لي للقيام بواجبي في المجال العملي طوال المرحلة الزمنية ولازلت حتى الآن وإلى ما شاء الله لي على استعداد لتقديم المزيد من الجهد والعطاء في هذا المجال كواجب وطني واجتماعي وإنساني عليّ كامرأة وعلى غيري من أفراد المجتمع نساءً ورجالاً، وبالله التوفيق.

وهكذا فإننا من خلال كل ما تقدم، نستخلص النموذج المشرف للمرأة اليمنية في م/ عدن خاصة وفي عموم الوطن عامة، ودورها الفعال المشارك للرجل في المجتمع وأهميته في مجال العمل والبناء والتنمية.